

تحدثت لـ«البناء» و«توب نيوز» عن أسباب الضساد الغذائي وإرشادات الحماية

حداد : نحتاج منظومة كاملة لسلامة الغذاء

حاورها محمد حمية

بعدما أطلق وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور منذ حوالي أسبوعين حملة على الفساد الغذائي كشف خلالها النغاب عن العديد من المؤسسات والمحال التجارية والمسالخ والطعام وغيرها التي لا تستوفي الشروط الصحية المطلوبة، وأصبح السؤال على شفة كل مواطن ماذا نأكل، ماذا نشرب؟ هل فقدنا امننا الغذائي؟ هل فعلاً طعامنا وشرابنا ملوث إلى هذا الحد؟

ماذا يقول المعنيون في الشأن الغذائي؟ وما هي سبل الوقاية؟

عضو لجنة جمعية المستهلك اللبناني الدكتور ميرنا حداد سلطت الضوء على هذه المسائل في حوار مشترك بين صحيفة «البناء» وقناة «توب نيوز» فأكّدت ان الحفاظ على سلامة الغذاء يتطلب ثقافة عامة لطرق تصنيع وتعليب وتبريد وتوزيع المواد المنتجة للحفاظ على سلامة المنتج النهائي، ودعت الى اتخاذ تدابير صحية صارمة في المسالخ وان تكون مواصفات النظافة عالية جداً.

وكشفت ان كل المسالخ اللبنانية غير مستوفية الشروط الصحية العامة.

واذ لفتت الى ان حصول الشركات المنتجة على «إيزو» لا يعني ضمان سلامة الغذاء المنتج، أشارت الى «وجود 800 مركز لتوزيع المياه غير مرخصة ولا توجد رقابة عليها». واعتبرت «ان الاستراتيجية الأمن الغذائي موجودة لكن العقدة كانت في تطبيقها الذي يتوزع بين وزارات عدة».

حاورها ميرنا حداد، عضو لجنة جمعية المستهلك اللبناني الدكتور ميرنا حداد ان الحملة التي قام بها وزير الصحة وائل أبو فاعور ضد الفساد الغذائي يجب ان تبدأ منذ فترة طويلة، وأن لدينا فرصة كبيرة لتنظيم الغذاء في لبنان.

دعت حداد الى «التضامن بين الجميع لتصحيح مسار الغذاء من المصنع الذي ينتج المواد الغذائية الى المحال التجارية الى المستهلك، ويجب توعية المستهلك لضرورة اتباع الطرق الواقية من الأمراض، وهذا يتطلب وجود ثقافة عامة لطرق تصنيع وتعليب وتبريد وتوزيع المواد المنتجة للحفاظ على سلامة المنتج النهائي».

وعن أسباب الفساد الغذائي في لبنان لفتت حداد الى انه «في موضوع اللحوم يجب اتخاذ تدابير صحية صارمة في المسالخ وان تكون مواصفات النظافة عالية جداً لكي لا تلوث البكتيريا الموجودة في المواشي اللحوم، ما يؤدي الى بيئة حاضنة لكائنات الجراثيم التي قد تصل الى المستهلك، وايضا يجب الانتباه الى طريقة تقطيع اللحوم بطريقة صحيحة. اما بالنسبة الى الدواجن فيجب القيام بعملية تلقيح للدواجن بسبب وجود جراثومة السامونيليا، ويجب ان تراعى مواصفات النظافة في المزارع كي لا تتكاثر هذه العادة، وايضا هناك تلوث للبيض بسبب الجراثيم الموجودة على قشرة البضبة، وايضاً لجهة صلاحية مدة استعمال اللحوم والدجاج، والتبريد يجب ان يكون من وقت الإنتاج في المسلخ او المزرعة الى حين وصولها الى المحال التجارية ويجب ان توضع في شكل جيد، إضافة الى بقايا الدماء التي يجب ان توجد لها طرق تصريف كي لا تلوث اللحوم والأشخاص الموجودين».

وأضافت حداد: «اللحوم يجب ان تذبح في مسالخ مؤهلة وليس في اي مكان، ولبنان يحتاج الى 4 مسالخ، وللاسف جميع المسالخ اللبنانية غير مستوفية الشروط».

ولفت الى ان «سيدات المنازل أيضاً عليهن مسؤولية في الحفاظ على الأطعمة التي تقدمهن الى عوائلهن، ونحن في حاجة الى منظومة كاملة لسلامة الغذاء».

وعن مسؤولية المؤسسات التي تبيع المواد الغذائية دعت حداد هؤلاء الى «اعتماد النظافة والتبريد والانتباه الى طريقة التحضير، وتجنب حيازة الأشخاص الذين يحضرون الطعام على شهادة صحية وإجراء كل الفحوصات الطبية اللازمة وان يضطلعوا على قوانين النظافة وكيفية التعامل مع اللحوم والخضار وغسل اليدين وارتداء الكوف، وتلقيح العمال ولا سيما الجانب منهم وإجراء فحوصات دورية لهم».

وفي ما يخص التلوث الناتج من مادة «الفلور» الموجودة داخل اكياس الملح اشارت الى وجود «قرار وزاري بزيادة نسبة الفلوريد في الملح وهذه المادة غذائي صلبة الاسنان ولكن تبين ان الاكثار منها تضر بالجهاز العصبي والعظمي للاطفال وصدر قرار بوقف زيادة الفلوريد على الملح».

وقّع مع شماس مذكرة تفاهم بين «الاقتصاد» و«بيريتك»

حكيم: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل حافزاً للنمو الاقتصادي

أشار وزير الاقتصاد والتجارة ألان حكيم إلى أنّ «المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تشكل عنصراً أساسياً وممورياً في الاقتصادات المتطورة»، لافتاً إلى أنها «تعتبر العمود الفقري للاقتصاد، والحافز الأساسي نحو تحقيق الأهداف الوطنية، وتحفيز النمو الاقتصادي».

كلام حكيم جاء إثر توقيعهِ ورئيس مجلس إدارة «بيريتك»، مارون شماس، مذكرة تفاهم مع شركة «بيريتك»، في حفل أقيم أمس، في مقر «بيريتك ديجيتال بارك»، في حضور حشد من رجال الأعمال.

وأضاف: «هي الدافع الأساسي للتطور التكنولوجي والخدماتي، وطالما شكلت الوسيلة الفعلى التي يستعملها البنك الدولي للتخفيف من حدة الفقر وتحسين مستوى المعيشة، إلى جانب دورها الرائد في محاربة البطالة». ولفت حكيم إلى أنّ «مذكرة التعاون بين شركة «بيريتك» ووزارة الاقتصاد والتجارة من شأنها المساهمة في تحقيق أهدافنا بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى تقوية نطاق التعاون بين الفريقين».

وأكد «واجب الحكومة دعم هذه المؤسسات وتحسين فرص حصولها على التمويل، وتعزيز إطارها القانوني والتنظيمي، خصوصاً في وقت تشهد فيه هجرة كثيفة للوقى العاملة الكفوة».

وأضاف: «من واجبنا أن نهتم بالموارد البشرية علي أساس أنها هدف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأن الفرد يمثل أهم عنصر من عناصر رأس المال، لا سيما أنّ لبنان يزرخ برأس المال البشري الفعّع بالمعيار»، مشيراً إلى «النور الفعّال للمشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي وقف النزف المنتمل في هجرة شبابنا اللبناني إلى الخارج». وشدّد حكيم مجدداً على «أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشكل نحو 97 في المئة من الشركات اللبنانية»، لافتاً إلى «أهمية الاستراتيجية الوطنية التي نحن في صدد إطلاقها في 16 كانون الأول».

مشرفات

● استقبل وزير المال علي حسن خليل اسبق، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وجرى بحث في المسائل المرتبطة بالموضوع المالي والاقتصادي، والتفاصيل العملاقة في عملية التنسيق القائمة بين الوزارة والمصرف، لا سيما في ما يخص إصدارات سندات الخزينة وشهادات الإيداع كما تمّ البحث في العلاقة بين لبنان والمؤسسات المالية الدولية. ● بحث وزير العمل سحجان قزي أمس، مع نائب حاكم مصرف لبنان هاروت سامونيليان في شؤون عامة. ثم التحق مسؤول العلاقات

البناء



وعن دور جمعية المستهلك في هذا المجال قالت: «تقدّمتا بعدة اقتراحات الى السلطات المختصة ولم نجد من يسمعنا والآن هناك فرصة لسمعنا والأخذ بمقترحاتنا لإصلاح اللف الغذائي، ونقوم الآن بنشاطات واستقصاءات وندخل بعض الملاحم والأفران ونسلط الضوء على التلوث البيئي الناتج من احتراق البنزين الذي يزداد اليه الرصاص وقدمنا الى الجهات المختصة ولكن القرار السياسي لم يساعدنا ولا يوجد نية بالإصلاح».

وعن تنظيف المواد الغذائية بالمياه الملوثة حذرت من غسل المواد الغذائية بالمياه الملوثة، موضحة ان «المياه نوعان الأول المياه التي تصل الى المنازل التي تمر على شبكات تكرير هي نظيفة ولكنها تتعرض للتلدعات لسرعة المياه ما يسبب دخول الجراثيم اليها ثم تتسرب الى الطبقة السفلية للأرض وتدخل الى شبكة المياه وتلوث الخزان الرئيسي، وفتح شبكة المياه بهذه الطريقة هو اجرام بحق البيئة والمواطن، اما النوع الثاني فهو المياه التي يشتريها المستهلك من المحلات الموزعة ولكن لا نعرف مصدرها، وهناك 800 مركز لتوزيع المياه غير مرخصة ولا يوجد رقابة عليها».

حاورها ميرنا حداد، عضو لجنة جمعية المستهلك اللبناني الدكتور ميرنا حداد ان الحملة التي قام بها وزير الصحة وائل أبو فاعور ضد الفساد الغذائي يجب ان تبدأ منذ فترة طويلة، وأن لدينا فرصة كبيرة لتنظيم الغذاء في لبنان.

كل المسالخ اللبنانية غير مستوفية الشروط و800 مركز لتوزيع المياه بلا رقابة

حاورها ميرنا حداد، عضو لجنة جمعية المستهلك اللبناني الدكتور ميرنا حداد ان الحملة التي قام بها وزير الصحة وائل أبو فاعور ضد الفساد الغذائي يجب ان تبدأ منذ فترة طويلة، وأن لدينا فرصة كبيرة لتنظيم الغذاء في لبنان.

واذ اشارت في موضوع المياه الملوثة الى ري المزروعات بمياه الصرف الصحي، عبرت حداد ان «حل هذا الموضوع يكون باعادة تكرير المياه المبتذلة عبر انشاء محطات تكرير لاعادتها مياه صالحة للري وليس لجميع انواع الري بل للمساحات الخضراء مثلاً وغسل الطرقات وتنظيف الرابض».

وتابعت: «بعض انواع الاسمدة التي توضع للمزروعات تلوث الطبقة الجوفية للمياه وبالتالي تلوث الخضار والمواشي في حال اكلت الخضار فتنتقل هذه السموم، وهناك انواع من الاسمدة التي يجب ان تستعمل لكي لا تسمم التربة وبكميات ووقت معين، ويجب ان تكون هناك رقابة في هذا الامر، وهناك نوع آخر من التلوث هو استهلاك الوقود والسيارات ومحروقات المنازل، ويجب استعمال الطاقة الشمسية والمائية، وايضا التلوث الناتج من استهلاك التبغ في الامكان العامة، لكن المهم ان لا يكون هناك تلوث في العقول».

البناء



وحول نفايات المستشفيات وما اذا كان يتم تصريفها في شكل صحيح، اشارت الى وجود «نوعين من النفايات، النفايات المنزلية التي تذهب الى التكرير وهي غير مضرّة بالصحة، والنفايات الطبية البحت الملوثة بالجراثيم والدماء وهذه توضع في اكياس صفراء وترسل الى شركة تتولى تصريفها، يجب فصل هذه النفايات لانها تشكل خطراً كبيراً على الصحة».

ورداً على سؤال لفتت حداد الى وجود «استراتيجية لامن الغذائي ولكن العقدة كانت في تطبيقها الذي يوزع بين وزارات عدة».

وعن تقصير رقابة الاجهزة المختصة اعتبرت ان «سن القوانين يجب ان ترتبط بتطبيقها واعتماد مبدأ المحاسبة وبنزيادة عدد المراقبين وعدد التقارير واجراء فحوصات دورية على المواد المصنعة محلياً والمستوردة ايضاً، وهناك الكثير من المتاجر ذات جودة عالية وهناك الكثير لديهم استهتار، وهناك تقصير من قبل اجهزة الرقابة، والآن هناك نية للتغيير والوصول الى درجة الاصلاح».

وعمّا اذا كان حصول الشركات المنتجة على شهادة «إيزو» يعني ضمان سلامة الغذاء المنتج، اشارت حداد الى وجود عدة انواع للايزو منها مخصصة لإدارة الاعمال ومنها الايزو المختص بسلامة الغذاء ومنها الايزو المختص بكيفية توضيب وفحص الجودة في نهاية سلسلة التصنيع، وحصول الشركات على مستوى ايزو 2200 لا يعني ضمان سلامة الغذاء المنتج، بل يجب متابعة ومراقبة هذه الشركات كلها واجراء فحوصات دائمة»، لافتة الى عدم «وجود مختبر مركزي في لبنان بل هناك منظمتان لا تتبعجان للدولة لفحص المتفوجات».

ودعت حداد المواطنين الى «الاتصال بجمعية المستهلك على الخط الساخن لتقديم شكوى عن اي حادث وحفظ الفاتورة لإجراء التحقيق».

وبخصوص دور المواطن في السلامة الغذائية دعت المواطنين الى «المساعدة على الاصلاح بأن نعلنوا عن الحوادث التي تعترضها على قاعدة المواطن رقيب، وايضاً هناك مسؤولية على صاحب الععل وسيدات المنازل عبر توضيب اللحوم وفصل الخضار عن اللحوم وعدم وضع الطعام الطهوب الى جانب اللحمة النيئة لعدم نقل الجراثيم».

واذا ما زالت المواد الفاسدة موجودة في السوق؟ اجابت: «الجميع استدرك الامر ولمسنا التغيير في العديد من المؤسسات، والمؤسسات التي اقلقت اذا تبين انها استوفت الشروط ستفتح، وكل يوم يصدر من وزارة الصحة اسماء وولوج استوفوا المواصفات المرجوة من قبل الوزارة».

يبث هذا الحوار كاملاً اليوم الساعة الخامسة مساءً ويعاد بثه الحادية عشرة ليلاً على قناة «توب نيوز» على التردد 12036

شرح السياسة الإسكانية وتقديمات المؤسسة

لحدود: «الإسكان» ضخّت 6927 مليار ليرة في القطاع العقاري

كشّف رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للمؤسسة العامة للإسكان روني لحدود أنّ «المؤسسة قدّمت إلى اليوم 64545 قرضاً سكنياً لأصحاب الدخل المحدود والمتوسط في مختلف المناطق اللبنانية، وضخّت في السوق العقارية ما يوازي 6927 مليار ليرة»، لافتاً إلى «مساع لاستيفاء الرسوم العائدة إلى المؤسسة التي تجبى من المعاملات الرسمية المختلفة وتوفيرها مباشرة لها، إضافة إلى السهم على تطبيق قوانين السلامة العامة في البناء، ومراعاة الشروط البنائية، وتشجيع البناء لأصحاب ونزوي الدخل المحدود والمتوسط خارج المدن وفي الأرياف، وللعودة إلى المواطنين في أرضهم، والعودة إلى الجذور ووقف الهجرة إلى المدينة». وتقدّم لحدود أنّ «المؤسسة قدّمت إلى اليوم 64545 قرضاً سكنياً لأصحاب الدخل المحدود والمتوسط في مختلف المناطق اللبنانية. وضخّت في السوق العقارية ما يوازي 6927 مليار ليرة لبنانية»، ولفت إلى أنّ «الخطط وضعت لتكون المؤسسة في مصاف المؤسسات المتطورة وتقديم أفضل الخدمات إلى المقترضين في أفضل الظروف». وأشار لحدود إلى أنّ «التعاون مع مصرف لبنان قائم في كل المجالات التي تتصل بالاقراض السكني، وفق

له في المستقبل، لافتاً إلى سعيه إلى مؤسسة تتعاوى مع المصرف اللبنانية المتعاونة بالبريد الإلكتروني لتسريع الملفات، وتوفّر خدماتها للمقترضين عبر الإنترنت أيضاً. ولفت لحدود إلى أنّ الموقع الإلكتروني الجديد للمؤسسة الذي سيطلق قريباً، سيُشكّل في شكله ومضمونه محطة تطوّر في عمل المؤسسة وخدماتها، وستكون في وقت لاحق مساحة لتلقي الاقتراحات والشكاوى، ومتابعة كل مقترض مسير ملفه إدارياً إضافة إلى تنظيم مواعيد المراجعات مع المعنيين». وكشّف لحدود أنّ «المؤسسة قدّمت إلى اليوم 64545 قرضاً سكنياً لأصحاب الدخل المحدود والمتوسط في مختلف المناطق اللبنانية. وضخّت في السوق العقارية ما يوازي 6927 مليار ليرة لبنانية»، ولفت إلى أنّ «الخطط وضعت لتكون المؤسسة في مصاف المؤسسات المتطورة وتقديم أفضل الخدمات إلى المقترضين في أفضل الظروف». وأشار لحدود إلى أنّ «التعاون مع مصرف لبنان قائم في كل المجالات التي تتصل بالاقراض السكني، وفق

المؤتمر الدولي الـ19 لنقابة خبراء المحاسبة يوصي بالتدقيق وتبادل الخبرات

عقدت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان بالتعاون مع البنك الدولي، مؤتمرها العلمي الدولي الـ19 في بيروت، تحت عنوان: «تأثير التكامل في التدقيق على الأعمال»، برعاية رئيس مجلس الوزراء تمام سلام ممثلاً بوزير المال علي حسن خليل. وتخلّت جلسات المؤتمر أبحاث علمية وعرض لتجارب وممارسات العديد من الهيئات المهنية والرقابية في لبنان والدول العربية والأجنبية، جرت مناقشتها في 6 محاور. وأوصى المؤتمرين «بالتدقيق الذي هو علم له مبادئه وأصوليه وإجراءاته وقواعده ومعايير، يتكامل مع القوانين والأنظمة، ويهدف إلى تعزيز الثقة بالأعمال، وأنّ الشمولية في إجراءات التدقيق تستوجب مواكبة جديّة وحثيثة للمعايير المهنية، ورفع مستوى الوعي في مجال التقارير المالية، وذلك بإشباع الهيئات الناظمة وتفعيل دورها، وفتح في ما بينها».

الخام الأميركي ينخفض إلى ما دون الـ70 و«البرنت» يستقر عند 73 دولاراً

استقرت أسعار خام النفط برنت فوق 73 دولاراً للبرميل أمس، بعدما سجلت مستوى منخفضاً جديداً في أربع سنوات عقب قرار منظمة «أوبك» عدم خفض الإنتاج وهي خطوة قال المستثمرون إنها ستسبب في فائض هائل في المعروض في السوق.

وأحجبت السعودية أول من أمس، دعوات من أعضاء من منظمة البلدان المصدرة للبترول لخفض الإنتاج لوقف انهيار أسعار النفط العالمية وهو ما هوى بأسعار الخام القياسي حيث هبط برنت أكثر من خمسة دولارات للبرميل.

وتواصل الهبوط الحاد أمس، حيث بلغ برنت أدنى مستوى في الجلسة و71.12 دولار للبرميل كان أيضاً أدنى مستوى له منذ تموز 2010.

ويحلول الساعة 14:55 بتوقيت غرينتش تعافى الخام قليلاً ليجرى تداوله قرب 73.10 دولار مرتفعاً 52 سنتاً.

ونزل الخام الأميركي لاندنى مستوى في أربع سنوات ونصف السنة 67.75 دولار للبرميل في التعاملات الإلكترونية الأميركية أول من أمس، بينما كانت الأسواق المالية الأميركية مغلقة في عطلة عيد الشكر حيث انخفض حوالى ستة دولارات.

وارتفع الخام الأميركي قليلاً أمس إلى 69.2 دولار للبرميل الساعة 14:55 بتوقيت غرينتش.

وزارة الطاقة أصدرت تسعيرة المولدات الخاصة عن شهر تشرين الثاني

أعلنت وزارة الطاقة والمياه في بيان «أنّ السعر العادل لتعريفات المولدات الكهربيائية الخاصة عن شهر تشرين الثاني هو 330 كل ساعة تقنين للمشاركون (بقدرة 5 أمبير)، و660 ليرة لبنانية (بقدرة 10 أمبير)»، لافتة إلى أنّ «هذه التعرفة مبنية على أساس سعر وسطي لصفحة المازوت الأحمر (20 ليترًا) لشهر تشرين الثاني، البالغ 21.587 ليرة لبنانية وذلك بعد احتساب كافة مصاريف وقوائد، وأكلاف المولدات، إضافة إلى هامش ربح جيد لأصحابها». وأشار البيان إلى أنه «يصل إلى وزارة الطاقة والمياه أي عدد من معدل ساعات التغذية اليومية» مشيرة في هذا السياق إلى «استمرار الأحداث الأخيرة التي تحصل في المبنى الرئيسي لمؤسسة كهرباء لبنان، والتي تتمثل بإضرابات العمال المياومين وإقفالهم إدارات ومداخل المؤسسة».

وصدرت هذه التسعيرة بناءً على الجدول الحسابي المعتمد من قبل وزارة الطاقة منذ تاريخ 2010/10/14، وتطبيقاً لقرار مجلس الوزراء الرقم 2 الصادر بتاريخ 2011/12/14 في شأن اتخاذ التدابير اللازمة لضبط تسعيرة المولدات الخاصة، واستناداً إلى آلية التطبيق المشتركة بين الوزارات (الطاقة الداخلية والاقتصاد) المعلن عنها بتاريخ 2011/12/20، والتي حددت مسؤولية وزارة الطاقة والمياه في تعميم تسعيرة المولدات الخاصة استناداً إلى أسعار المازوت في نهاية كل شهر».

كما أعلنت وزارة الطاقة والمياه أنها أرسلت إلى وزارتي الداخلية والاقتصاد كتاباً حول تسعيرة شهر تشرين الثاني 2014 للقيام بالمتقضى بحسب آلية الضبط المشتركة.



حافظ الدولار الأميركي في سوق بيروت المالية على استقراره، وأقلل على سعر وسطي 1507.50 ليرة لبنانية وفقاً لنشرة مديريةية القطع والعمليات في مصرف لبنان.

العللة	بالدولار		بالليرة اللبنانية	
	شراء	بيع	شراء	بيع
اليورو	1.2446	1.2448	1868.29	1884.48
الليرة السورية	173.07	174.11	8.65	8.72
الدينار الاردني	0.7075	0.7095	2118.56	2136.91
الدينار العراقي	1162.00	1164.00	1.29	1.30
الريال السعودي	3.75	3.7503	400.26	403.72
الدينار الكويتي	0.2852	0.2857	5257.44	5302.98
الدرهم الإماراتي	3.6729	3.6413	408.66	412.20
الريال القطري	3.6406	3.64013	412.25	415.82
الجنية المصري	6.9414	6.9415	216.24	218.11
الليرة التركية	1.8132	1.8144	827.54	834.71
الفرنك السويسري	1.5225	1.5226	1577.34	1591
الجنية الأسترليني	1.5707	1.5711	2357.92	2378.34
الالف ين ياباني	118.14	118.16	12.70	12.81
الدولار الكندي	1.0163	1.0167	1476.64	1489.42
الدولار الأسترالي	1.0407	1.0409	1562.24	1575.77
الالف فرنك أفريقي	511.99	514.69	2.92	2.95



المعدن	أمس	السابق	النسبة
الذهب	1167.80	1188.80	-1.77%
الفضة	15.460	16.252	-4.87%
البلاتينيوم	1200.50	1216.00	-1.27%

حتى الساعة 08:00 مساءً بتوقيت بيروت.



رست أمس داخل أحواض مرفأ بيروت 15 باخرة منها 4 بوآخر جديدة حملت 56930 طناً، فيما غادرت 9 بوآخر وينتظر وصول 12 باخرة بحسب لائحة الفرقة الدولية للملاحة في بيروت.

البوآخر التي غادرت: سي أمازون، أروو اس، وزيتا، اي ار همبورج، بولوكس، تورينو، مارسك سنغافورة، كلبير، هانسا اولدنبورج.